تعتبر المياه في الزراعة عنصرا اساسيا للانتاج ، ويحدد توفرهـــا التوسع في سياسة الاستيطان ونمو المستوطنـــات الصهيونية الجديدة في الاراضي المحتلة لذلـــك يخضع استعمال المياه في الزراعة الى تنظيـــم دقيق تشرف عليه وزارة الزراعة مع الوكالـــة اليهودية المسؤولة مباشرة عن انشاء المستوطنات الجديدة . فكلما توفرت كمية اضافية من المياه انشئت مستوطنة جديدة ولم يحدث ، الا فيما ندر ، ان انشئت مستوطنة قبل توفر كمية المياه لها لانه يخصص لكل واحدة منها حسب نوعية المزارع فيها ، كمية من المياه تستهلكها تحت اشراف المرشدين الزراعيين لاجتناب اي هدر في استعمالها . لكن غالبا لا تصل الى المستوطنة ، خاصة في جنوبي اسرائيل وفي الجبال ، الكمية المحددة لها من المياه بينما تنعم المستوطنات القديمة التي انشئت قبل قيام الدولة بكميات وافرة من المياه تمكنها من التوسع تدريجيا في المساحات المروية حتى تزداد غنى وتبقى متفوقة على المستوطنات الجديدة .

المياه اذن نادرة وثمينة وتقضي الضرورة حسن استعمالهـــا لبلوغ اقصى درجـــة من الانتاجية ، لذلك تركزت جهود الخبراء الصهيونيين على تحديد حاجة كل نوع من التربة في فلسطين المحتلة الى المياه واختيار الزراعات الملائمة لكل نوع من التربة وتعيين وسائل الري الاكثر فعالية لها وعمليات الري التي يحتاج اليها كل نوع من الزراعات مع تحديد كمية المياه التي تستهلكها كـــل عملية ري والبعد الزمني بين عمليات الري . وكـــانت النتيجة ان اعتمدت المستوطنات الزراعية الصهيونية طريقة الري الرذاذي لانهـــا تلائم اوضاع البلاد الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية فهناك ٩٠٪ من مساحـــة الاراضي المروية في اسرائيل تروى بطريقة الري الرذاذي(٢٣) . وهذه الطريقة تساعد كثيرا على ضبط المياه ومنع هدرها لكنها تتطلب توظيف رؤوس امـــوال كبيرة لمد شبكـــات الري الخاصة بها في المزارع . ويرضى المسؤولون الصهيونيون بها رغم ارتفاع كلفتها نظـــرا لفوائدها خاصة من ناحية توفير المياه ليتسنى لهم انشاء مستوطنات جديـــدة تستوعب مهاجرين جددا الى اسرائيل .

اما المستهلكون الاخرون للمياه ، المدن والصناعة ، فتتراوح نسبة استهلاكهم السنوي بين ١٥ و ٢٠٪ من كمية المياه المستهلكة في اسرائيـــل . يشمل استهـــلاك المدن المياه المستهلكة في المنازل والمؤسسات التجارية والصناعات الصغيرة وورش الاشغال العامة والمؤسسات الحكومية . وقد كان معدل التزايد السنوي في استهلاك المدن ٢٫٨٪ سنويا بين عام ٤٩/١٩٤٨ وعام ٥٩/١٩٥٨ اي ما يعادل تقريبا التزايد الطبيعي للسكان ، لكن بعد هـــذا التاريخ اتخذت اجـــراءات لحمل سكان المدن على توفـــير المياه فانخفـــض الاستهلاك انخفاضا ملموسا بشكل ان كمية المياه التي استهلكت عام ٦٧/١٩٦٦ اي بعد تسع سنوات كانت تقارب كمية المياه المستهلكة عام ٥٩/١٩٥٨ . وتبلغ نسبة استهلاك المدن من الميـــاه نحو ١٤٪ من مجموع كمية الميـــاه المستهلكة في اسرائيـــل ولا يتعدى استهلاك الفرد ٨٠ مترا مكعبا من المياه سنويا(٢٤) . اما استهلاك الصناعة فيشمل على المياه التي تستهلكها المصانع(٢٥) وبعض المؤسسات التجارية التي يزيـــد استهلاكهـــا السنوي علـــى ٥٠٠٠ متر مكعب من المياه . ولا تتعدى نسبة استهـــلاك الصناعة ٥٪ سنويا من كمية المياه المستهلكة. وتختلف هذه من مصنع لاخر ، فمصانع الاغذية والورق تحتاج الى كمية كبيرة من المياه اما الصناعات الاخرى فتستهلك كمية ضئيلة من المياه . وكان معدل التزايد السنوي للاستهلاك قبل عام ١٩٦٤ بطيئا اذا قيس بمعدل تزايـــد الانتاج الصناعي ، وهبط هذا المعدل في السنة التالية بنسبة ٦٪ ثم عاد وارتفع في السنة التالية لها بمعدل ٩٪ ولم تتعد زيادته ١٫٥٪ في عـــام ٦٧/١٩٦٦ لكن ارتفع في عـــام ٦٨/١٩٦٧ الى ١٠٪ فالى ٦٪ و ٧٪ في السنتين التاليتين(٢٦) ويعود ذلك الى انطلاقة الصناعات الاسرائيلية بعد حرب الخـــامس من حزيران لتلبية الحاجـــات العسكريـــة وحاجات استهلاك سكان الأراضي المحتلة حيث تصرف المنتجات الصناعية الاسرائيلية .